سياسية! ومع ذلك، فانه سؤال يطرح، انطلاقاً من مغالطة دينية: فهل تلقّى اليهود تلك الارض من الله؟

يتضح لنا منهج الكاتب أكثر، وهو يولد قناعات ما في الفصل الاخير من الكتاب، ويتعلق بتقويم الاستراتيجية الاقليمية الاسرائيلية. فهو يرى ان هناك، أيضاً، مطامع اردنية في الضفة، وأخرى سورية، تتمثل في اعادة انشاء سوريا الكبرى «الغابرة»! ذلك ان اي مشروع يستند الى عمق تاريخي يغدو «غابراً» عنده، الا في حالة اليهود، أو استناد اسرائيل الى التوراة. ويضيف الى تلك الاطراف المتصارعة على الضفة الغربية منظمة التحرير الفلسطينية التي تريد ان تجعل منها قاعدة دولتها المستقلة، او نقطة انطلاق لمتابعة الصراع ضد اسرائيل. لذلك، يتبنّى وصف الضفة الغربية بكونها «نتاج تقاطع بين المجموع الاسرائيلي والمجموع الاردني» (ص ١٧٩). وهي تكشف عن وجود «فاعلين متعددين»، انطلاقاً من ثنائية تتقاسمها الاردن واسرائيل، وتضاف اليها التعددية الكامنة التي تشمل م.ت.ف. وسوريا، وبشكل أعمّ البلدان العربية الاخرى؛ ويشير، أيضاً، الى وجود تعدد آفاق أو «منظورات مجالية»، فيميز ثلاث مجموعات فرعية، داخل المجموع الاقليمي، تدخل ضمنها الاراضي المحتلة: المجال «البريطاني» (فلسطين وشرق الاردن)؛ ثم المجال الشرق أوسطي (من مصر الى تركيا)؛ وأخيراً مجال العالم العربي (من المغرب الى المشرق).

ويصف الاستراتيجية الاقليمية المطبقة في الاراضي المحتلة بكونها «استراتيجية مراقبة» معدلة عمّا طبّقته اسرائيل في اراضي ١٩٤٨، وهي مراقبة عسكرية أساساً (قمع، اعتقال، هدم بيوت)، لكنها سياسية أيضاً (عرقلة عمل المؤسسات الفلسطينية)، واقليمية (تحديد اراضي الفلسطينيين واقامة مستوطنات يهودية). ولدى تقويم فعالية الاستراتيجية الاقليمية، يجد المؤلف انها فعالية كبيرة، لأنها تستند الى ايديولوجيا متينة البنية والى وعي قومي بالوحدة القومية لدى الجماعة، باعتبار الصهيونية ايديولوجية «عودة» اضفت مشروعية على مجيء اليهود الى فلسطين. ويرى انها لم تكن الايديولوجية الوحيدة التي أوجدت تبريراً شرعياً لهجرة سكان نحو أراض بكر (أو معتبرة كذلك)، فيقارنها بالمثال الاميركي في غزو العالم الجديد. ويجعل من التشابه عنصر تأويل للتقارب الحالي بين الولايات المتحدة واسرائيل، وذلك لاشتراكهما في استراتيجية اقليمية تبرّرها ايديولوجيا حيوية متميزة بمجيء رواد يغادرون عالماً قديماً لبناء عالم جديد.

وهنا ينسى الكاتب تحليله السابق الذي يعتبر ان الاسرائيليين «عادوا» الى فلسطين التي طردوا منها ولم يغزوا أرضاً بكراً. كما انه يتجاهل الاسباب الحقيقية التي تكمن وراء الاحتضان الاميركي لأسرائيل، وليس هنا مجال ذكرها، فضلاً عن انتفاء البواعث الميثولوجية الدينية في امثلة اخرى يذكرها (استراليا)، أو لا يذكرها (جنوب افريقيا)، مما يجعل المقارنة ضعيفة.

ويذكر، بعد ذلك، ان جدوى الاستراتيجية الاقليمية الاسرائيلية تلوح في تمكنها من مراقبة الوضع في الاراضي المحتلة وتفادي وجود اعمال عنف يومية (كما في ايرلندا)، على الرغم من بعض الاحداث المتقطعة. لكنه يرى ان ذلك النجاح لا ينفي «وجود احتمالات القطيعة» (ص ١٩٤). وهذه الاحتمالات هي التي يفرد لها خاتمة الكتاب تحت عنوان «تهديدات محدقة بالاستراتيجية الاقليمية»، ليلاحظ ان الاستراتيجية الاقليمية في مجتمع مقسم ويعاني من نزاع داخلي، انما تأتي لتزيد في حدة القطيعة بين القوميات. وهذا ما يتبين عبر الانغلاق الحاصل بين العرب واليهود، والذي يحد من العلاقات الاجتماعية في العمل والسكن والمدارس واماكن التسلية. وقد تدفع الاستراتيجية الاقليمية بالمجموعة الخاضعة الى مرتبة التبعية، فلا تستطيع التحرر منها، الا بالتمرد عليها ومواجهتها.

ويرجع فعالية نظام المراقبة الى الكثافة الامنية وتعدد اجهزة الامن التي حالت دون قيام عصيان مستمر أو انتفاضة موسّعة، وذلك عبر كشف اجهزة الامن للخلايا السرية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقمع التظاهرات ، وتحطيم الاضرابات، واستغلال الانقسامات في المحيط العربي، فضلًا عن التبعية الاقتصادية الفلسطينية ازاء القطاع اليهودي، الامر الذي يعني فقدان الاستقطاب. لكنه يستدرك، معتبراً ان الاستراتيجية الاقليمية في الاراضي المحتلة، وان لعبت دوراً في تخفيف التوتر، عبر جعل الاقليات مستقلة بذاتها